الشركاء الثلاث لترشيد إدارة شؤون الدولة والمجتمع

The three partners to rationalize the management of state and society affairs

لوهاني حبيبة*
- جامعة باتنة 1-
habiba.louhani@univ-batna.dz

زاوي أحمد
- جامعة باتنة 1
ahmed.zaoui@univ-batna.dz

نايلي بلال
جامعة ابن خلدون تيارت
bilal.naili@univ-tiaret.dz

تاريخ الإيداع:2022/11/15	تاريخ المراجعة:2023/04/20	تاريخ القبول:2023/04/25

ملخص:

يعتبر الحكم الراشد نظام لتسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع بعقلانية ورشادة من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، كما يهدف للوقاية من الفساد ومكافحة كل أشكاله، وجاء ذلك مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث شاع إستخدام مصطلح الحكم الراشد بشكل واسع من قبل المنظمات الدولية المانحة، بهدف تحقيق تنمية مستدامة، نتيجة لقصور القطاع الحكومي على تحقيق تلك التنمية بصورة أفضل، وظهرت المطالبة بإخضاع الحكومات لمزيد من الرقابة والمساءلة والإلتزام بتحسين الإدارة وإتباع سياسات تتسم بقدر أكبر من المسؤولية، وأصبحت تمارس ضغوط على الدول لإجبارها على إعادة تحديد دورها في المجالات الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى إشراك كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة كأطراف في الحكم الراشد، والتي تؤدي إلى حسن إدارة شؤون الدولة والمجتمع، هكذا أصبح ينطوي الحكم الراشد على تكامل بين الفواعل الثلاثة لرسم إستراتيجية تستجيب لطموحات وتطلعات المواطنين، وترتكز على الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية والمشاركة من أجل تحقيق المساواة وتعزيز دولة القانون والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الدولة، الفواعل.

Abstract:

Good governance is considered as a system for managing the affairs of the state and society rationally and ruthlessly in order to achieve comprehensive and sustainable development aimed at preventing corruption combating all its forms, of the last century, where the use of the term widely by international organizations governing, with the aim of achieving sustainable development, as a result of the lack of government sector to achieve that development better, and appeared to demand that governments more control and accountability and to improve management and more responsible policies have been sold and pressure is being exerted on countries to force them to redefine their role in the economic, social and even political spheres. This has led to the involvement of both the private sector and civil society as governing bodies, leading to good governance of the state and the community, Thus, governance has become an integral part of the three pillars of a strategy that responds to the ambitions and aspirations of citizens and is based on transparency, accountability and cooperation for equality and the strengthening of the rule of law and institutions.

Keywords: good governance, civil society, the private sector, the state, actors.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

تسعى الإنسانية منذ نشأة الحضارات المختلفة إلى تأسيس قواعد وأسس لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، من أجل الوصول لأفضل النظم والأساليب الممكنة للحكم العادل والصالح، فظهر مفهوم الحكم الراشد، والذي كان بمثابة الغاية التي تطمح لها كل المجتمعات والدول، إن الحكم الراشد من أكثر المفاهيم التي أثارت وما زالت تثير الكثير من الجدل والتساؤلات في العقدين الأخيرين، بحيث إختلفت زوايا التعامل مع هذا المفهوم بإختلاف التخصصات والرؤى الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية،...وغيرها من الميادين.

إنطلاقا من مقولة الفقيه/ أنطونيو جرامشي أن الدولة هي أداة الترشيد، والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والإقتصادية، إذ تقدم الكثير من الخدمات والمنافع العامة، غير أن هذا الدور قد تقلص إلى درجة كبيرة نتيجة التغيرات والتطورات التي شهدته الأنظمة المختلفة والتحولات في جميع الميادين، الأمر الذي جعل الفقيه/ بيت كوهلر كوش يرى أنه يجب عل الدولة الحديثة أن تتنازل لتلعب دور الشريك، وأن تحصر إمكانياتها في سلطة التنظيم عن طريق سن القوانين، وتكتفي بتوجيه الفعل المجتمعي الوجهة الصحيحة، هذا الأمر أدى إلى البحث على أطراف أخرى تتفاعل مع هذه الأخيرة لتحقق إدارة رشيدة لشؤون الدولة والمجتمع، مما مثل تحديا فعليا أمام منظري الفكر في كل الميادين القانونية، الإقتصادية، السياسية، والإجتماعية بصفة عامة، حيث تم إشراك كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة كأطراف لهذه الإدارة الرشيدة وفق مبادئ معايير محددة، بحيث إزدادت مطالبة أفراد المجتمع بتفعيل أكثر لدورهم في عملية صنع القرار، والتي تؤدي إلى حسن إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

ففي دراسة أجراها المركز البرلماني بكندا بالإشتراك مع معهد الحكمانية، تم تسمية مكونات أو اطراف الحكم الراشد بـ: (بيئة الحكم الراشد) حيث أن هذا الإطار يبين مختلف التفاعلات والنقاشات بين الفاعلين في منظومة الحكم الراشد، ومختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل، كما أن الفقيه/ جيمس سبث يؤكد على أن الترويج للحكم الراشد لا يعني تقوية قدرات الدولة لتحكم، بل يعني أيضا تجديد روح المشاركة المدنية في كافة مجالات الشؤون العامة، وأن المجتمع المدني والقطاع الخاص يلعب دورا مهما ومصيريا في تعزيز قيم المشاركة، وبناء الثقة، وبناء التوافق في الاهتمامات ووجهات النظر المحلية والوطنية، فبينما تركز الدولة بشكل كبير على وضع القوانين وتنفيذ السياسات والإجراءات، يمكنها التحقق والإستفادة من قدرات كل من مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في تقديم الخدمات.

تأسيسا على ما تقدم، فإن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تطرح على الشكل التالي:

إلى أي مدى يحقق تفاعل أطراف الحكم الراشد إدارة جيدة لشؤون الدولة والمجتمع؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، وللوقوف على واقع الشراكة الواقعة بين فواعل الحكم الراشد، والدور الذي يلعبونه من اجل حسن إدارة شؤون الدولة والمجتمع، لا بد من طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بفواعل الحكم الراشد؟
- فيما تتمثل أطراف الحكم الراشد؟ وما هي الأدوار التي تؤديها لتجسيد الحكم الراشد؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية لهذه الدراسة، نتناول فواعل الحكم الراشد، من خلال ثلاث محاور، نتناول في:

المحور الأول: الدول ومؤسساتها الرسمية كفاعل من فواعل الحكم الراشد.

المحور الثاني: القطاع الخاص كفاعل من فواعل الحكم الراشد.

المحور الثالث: المجتمع المدني كفاعل من فواعل الحكم الراشد.

1- المحور الأول: الدولة والمؤسسات الرسمية كفاعل من فواعل الحكم الراشد

الدولة هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم يتولى شؤون الدولة، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية والتي تهدف إلى تقدمها وإزدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، وينقسم العالم إلى مجموعة كبيرة من الدول، وإن اختلفت أشكالها وأنظمتها، ويتحقق ذلك بتوزيع وظائف الدولة على هيئات مختلفة بالتوازن والتعادل حتى لا تنفرد هيئة الحكم وتمس سلطة الشعب، إذ يجب أن تتعاون هذه السلطات وتراقب بعضها منعا للإنحراف، ومن ثم فإن الدولة تتقاسم وظائفها مع عدة سلطات رسمية وأخرى محلية لتجسيد الحكم الراشد، عبر عدة مبادئ ومعايير.

1.1- دور الدولة في تكريس الحكم الراشد

عرفت الدولة من عدة وجهات نظر مختلفة، ويعود ذلك إلى الخلفية الفكرية ومنابع الفلسفية والقيمية التي يستند إليها كل مفكر وباحث، إضافة إلى الحقبة الزمنية التي لوجودها والوظيفة التي تقوم بها.

الدولة إصطلاح له عدة معاني، فالمعنى الأول وهو الأوسع للدولة هي مجموعة منظمة قاعدتها الإجتماعية الأمة، والمعنى الثاني وهو المعنى الضيق للدولة هو علاقة الحكام والمحكومين داخل المجتمع السياسي، في حال الدولة التي تسيطر أو أنها عاجزة عن حل مشاكل المجتمع، أما المعنى الثالث وهو أكثر ضيقا فتشير فيه كلمة دولة إلى جزء من السلطات العامة وهي السلطة المركزية بمقابل السلطة المحلية، وهذا هو المقصود عند القول السلطات المحلية عليها أن تنفذ الخطط العامة للدولة[1]، والدولة بمعناها الواسع تعني تجمع بشري مرتبط بإقليم محدود يسوده نظام إجتماعي، سياسي، وقانوني موجه لمصلحته المشتركة، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بآليات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة[2].

فقد عرفت الدولة بأنها التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الطبقات الحاكمة والمحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والعامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية[3]، وبالتالي فإن الدولة هي التجسيد الكامل للمجتمع، تمثل المجتمع في كل شؤونه العامة من خلال هيئاتها الشرعية، فمن الناحية القانونية ليس هناك سلطة شرعية في الدولة إلا تلك التي تعمل بإسم الشعب، ومن أجل مصلحته، إذ تستمد

1- Jean Gicquel, **Droit constitutionnel et Institutions politiques**, paris, France, 16eme édition Montchrestien, 1999, pp 44-45.

2- Jean Paul Jacqué, **Droit constitutionnel et Institutions politiques**, paris, 9eme édition Dalloz, 2012, p04.

3- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص11.

قوتها وصلاحياتها وشرعيتها من هذا الأخير، فالدساتير في الدول الحديثة تقوم بتعيين مؤسسات السلطة وحدودها، والعلاقات التي يجب أن تقوم بينها إنطلاقا من مبدأ الفصل بين السلطات[1]، ومن ثم فإن الدولة عبارة عن مجتمع منظم، محدودة بإقليم معين، وتمتلك إمتياز إصدار القواعد القانونية وفرض العقوبات"[2].

أما عن دور الدولة في تكريس مفهوم الحكم الراشد يتجسد في كونها أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب من خلال مؤسسات، وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي، الأخلاقي، الاجتماعي، والسياسي السائد في المجتمع، لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية، تمثل العلاقات الإجتماعية والإقتصادية السائدة والمستوى المعرفي، فإذا كانت هذه العلاقات متخلفة، فالدولة متخلفة، وإذا كانت متقدمة فالدولة متقدمة، لذا فهناك علاقة تأثير وتأثر متبادل بين المؤسسات والمجتمع، فكلما كان تأثير البنية التحتية للمجتمع على البنية الفوقية (المؤسسات) كبيرا، كانت الدولة أكثر ديمقراطية، وكلما كان تأثير البنية الفوقية (المؤسسات) على البنية التحتية (المجتمع) كبيرا، إتجهت الدولة بإتجاه القمع والديكتاتورية، فالدولة الديمقراطية هي حالة الوسط في التأثير والتأثر المتبادل بين البنى المختلفة، والدولة مؤسسات ضبط لا مؤسسات قمع[3].

2.1- دور المؤسسات الرسمية للدولة في تكريس الحكم الراشد

تتمثل مؤسسات الرشادة الرسمية، وتتفق معها جل الدساتير الديمقراطية حول السلطات الدستورية الثلاثة في الدولة وهي: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، القضائية، وتختص كل من منها بوظائف يحددها المؤسس الدستوري، وذلك راجع لطبيعة النظام السياسي السائد في الدولة[4]، وتحقيق الرشادة حسب يقوم على مبدأ الفصل بين هذه السلطات[5]، وعلى ضوء ذلك نتناول دور السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والسلطات المحلية في تكريس الحكم الراشد.

1. **السلطة التنفيذية:** هي السلطة المكلفة بتسيير أمور الدولة في حدود القوانين التي تضعها السلطة التشريعية، ومن أجل القيام بمهامها وممارسة نشاطها الإداري فإنها تقوم بإصدار القرارات الإدارية، إضافة إلى إصدار التشريع الفرعي المتمثل في إصدار الأنظمة، والتي تتضمن قواعد عامة ومجردة، ومنها الأنظمة التنفيذية لتنفيذ القوانين والأنظمة المستقلة، والمتمثلة في أنظمة المرافق العامة وكيفية تسييرها، وأنظمة الضبط الإداري بهدف المحافظة على النظام العام بعناصره المتعددة (الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة، الأخلاق والآداب العامة)، وأنظمة الضرورة والأنظمة

[1]- خضر خضر، **مفاهيم اساسية في علم السياسة**، طرابلس، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011، ص123.

[2]- أندريه هوريو، ترجمة: علي مقلد، واخرون، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج1، ط2، بيروت، لبنان، الاهلية للنشر والتوزيع، 1977، ص25.

[3]- محمد شحرور، **الدولة والمجتمع**، دمشق، سوريا، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص ص 179-180.

[4]- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 136.

[5]- عبد الغني بسيوني عبد الله، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (نظرية الدولة، الحكومة، الحقوق والحريات العامة، المبادئ العامة للقانون الدستوري، تطور النظام الدستوري المصري النظام الدستوري وفقا لدستور1971)**، مصر، نشر مطابع السعدني، 2004، ص263.

- Montesquieu, **De L'esprit Des Lois**, Tome 1, Librairie Larousse, Paris, France, 1971, p37.

التفويضية، وبذلك فإن السلطة التنفيذية تملك إختصاص التشريع، الذي يسمى التشريع الفرعي أو السلطة التي تصدر اللوائح [1].

إن السلطة التنفيذية هي الهيئة المكلفة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، والسهر على تنفيذ القوانين وتطبيقها وإحترامها، والدفاع عن الإستقلال والكرامة الوطنية على المستوى الخارجي، حيث تتكون السلطة التنفيذية في الأنظمة الديمقراطية من رئيس الدولة من جهة، والوزراء من جهة أخرى، وتختلف الحكومة من دولة لأخرى، بحسب طبيعة النظام السياسي السائد إذا ما كان يتبع أسلوب الديمقراطية الشعبية، أو الديمقراطية الليبرالية[2].

فالمؤسسات الحكومية تعمل على تمكين الأفراد الذين تخدمهم بتزويدهم بفرص متساوية في مختلف جوانب الحياة، وتأكيد مشاركتهم في الشؤون الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، بالإضافة إلى فتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة في المجتمع[3].

تجدر الإشارة إلى أن إستجابة الحكومات في الدول تتفاوت من دولة لأخرى، حسب طبيعة النظام السياسي والإقتصادي السائد في كل دولة، لذا لا بد أن تعمل على لامركزية الأنظمة الإقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوب لمتطلبات المواطنين، ولتغير الظروف الإقتصادية بشكل سريع ومناسب، فالحكم الراشد يفرض على الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية[4].

ينادي التركيز الجديد للحكومة بتحرير الحكومة بما في ذلك إدارة الخدمات العامة، عن طريق تحويل الحكومات إلى العمل مع القطاعين الخاص والجمعوي، وإدخال إصلاحات، بحيث أن هذه الإصلاحات تؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية، وزيادة الحصول على الخدمات العامة من أجل تطوير وتحقيق المشاريع، وترى الباحثة/ كلاوديا بادوفاني أنه لا يمكن الحديث عن الرشادة إلا من منطلق العلاقة بين الحكومة والحكم والرشادة فهذا يعني أن أساس الرشادة الحكومية هو الإعتراف بالعلاقة القائمة بين الفاعلين، والتسليم بوظائفهم الجديدة التي يتقاسمونها مع السلطة ويشتركون معها في عمليات صنع القرار [5].

أما عن دور السلطة التنفيذية في تكريس الحكم الراشد فيتجسد من خلال توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون أن تمس بإستقلال القضاء، ويتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها لان أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الصالح[6].

---

[1]- عصام علي الدبس، **النظم السياسية الكتاب الخامس، السلطة القضائية المؤسسة الدستورية الثالثة**، عمان، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 56.

[2]- خضر خضر، المرجع السابق، ص ص 125-126.

[3]- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance (قضايا وتطبيقات)**، القاهرة، مصر، بحوث ودراسات ومنشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2003، ص 45.

[4]- المرجع نفسه، ص 46.

[5]- بن عبد العزيز خيرة، **الحكم الراشد بين الفكر الغربي والاسلامي (دراسة مقارنة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص41.

[6]- شعبان فرج، المرجع السابق، ص11.

كما يبرز دور الحكومة كفاعل أساسي في الحكم الراشد، من خلال ممارسة سلطة الرقابة على التفاعلات الإجتماعية وممارسة القوة المشروعة، ودعم حقوق الفئات الضعيفة والمحرومة، والحفاظ على إستقرار أوضاع الإقتصاد الكلي مع الحفاظ على الصحة العامة والسلامة للجميع، وحسن إستخدام الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية لتحقيق الأمن والإنسجام الإجتماعي، ولتجسيد هذه الوظائف تواجه الحكومات تحديات كبيرة، كون أن مفهوم الرشادة يتجسد من خلال إعادة النظر في دور الحكومة وأنشطتها الإجتماعية، الإقتصادية، والسياسية[1].

حتى تتمكن الإدارة الحكومية من تحقيق الرشادة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتطبيق معايير الرشادة السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، وزيادة الفعالية في الأداء وتحسين الخدمات، وتجسيد مبدأ الشفافية والمساءلة وفق نمط المشاركة، لا بد أن تهيء بيئتها التنظيمية وأن تطبق المبادئ الحديثة في الإدارة، وإعادة هندسة الأساليب والوسائل المستخدمة والمناسبة لإدارة الأداء، وتحقيق الجودة الشاملة[2].

2. **السلطة التشريعية:** السلطة التشريعية هي السلطة التي تتولى وضع القواعد القانونية العامة والمجردة، أي القواعد التي تطبق على جميع الأفراد أو مجموعة منهم غير محددة شخصيا، وتستند هذه السلطة إلى هيئة منتخبة من الشعب وهو البرلمان، وتمارس هذه الهيئة سلطة التشريع وفقا للقواعد المحددة دستوريا، الذي يعتبر أسمى القوانين في الدولة، وقد أدخل على الأعمال التشريعية العادية لهذه الهيئة أدوار أخرى تتمثل في: سلطة إقرار الموازنة العامة للدولة، المصادقة على المعاهدات، الرقابة على أعمال وتصرفات السلطة التنفيذية[3]، بمعنى أن السلطة التشريعية هي السلطة التي تقوم بإصدار القواعد التشريعية، أي إصدار القواعد العامة الملزمة والمجردة في نطاق الدولة [4]، تتكون من نواب منتخبون أو من أعضاء معينون أو من فرعين مجتمعين، وتمثل الشعب، بحيث يشكل بالمبدأ قوة موازية لنفوذ السلطة التنفيذية [5].

يتجسد دور السلطة التشريعية في تكريس الحكم الراشد بإعتبارها سلطة نابعة من الشعب صاحب السيادة، الذي لا يعقل أن يشارك بأكمله في صنع القوانين، وممارسة الحكم، وتطبيق العدالة، لكن تمثيل هذه السلطة لإرادة الشعب لا يعني إطلاقا تعارضها مع السلطة التنفيذية أو تناقضها معها، بل على العكس لا بد من التوافق بين هذين السلطتين، حرصا على النظام العام والإستقرار السياسي في البلاد، وتكريسا لمبدأ العدالة والمساواة في الدولة القانونية[6].

لذلك فإن هذه المؤسسة هي التي توفر الإطار التشريعي الملائم والفعال الذي يسمح بالمشاركة، وذلك من خلال القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني الفعلية والفعالة التي لا تقوم على القمع والإحتواء، كما يجب أن تعطي صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي من أجل أن تقوم بوظائفها،

---

[1]- سايح بوزيد، المرجع السابق، ص 137.

[2]- بن عبد العزيز خيرة، المرجع السابق، ص41.

[3]- عصام علي الدبس، المرجع السابق، ص ص 55-56.

[4]- محمد رضا بن حمادة، **المبادئ الاساسية للقانون الدستوري والانظمة السياسية**، تونس، طبعة ثانية محينة، ب.د.ن، 2010، ص 416.

[5]- البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ترجمة: دار الساقي، **ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا**، بيروت، لبنان، دار الساقي، 2004، ص 23.

[6]- خضر خضر، المرجع السابق، ص 124.

وتعمل على إنشاء الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، سواء كانت داخل مؤسسات رسمية، أو هيئات ومنظمات غير رسمية وتكون في شكل لقاءات دورية يطرح فيها الحوار حول السياسات العامة[1].

فضلا على ذلك فالقانون الذي تسنه هذه السلطة لا يكفي أن يكون عادلا، بل وشفافا وواضحا، أي قابلا للتطبيق والفهم، بمعنى التوافق مع روح الشعب وتقاليده وخصوصياته، فالسلطة هي الحامية للدستور، والكابحة لجموحات السلطة التنفيذية، والمقررة لمدى تمسك الحكام بإحترام الدستور والخروج عليه، بالإضافة إلى ذلك هوي المقرر بإلتزام السلطة بمصلحة الأمة والشعب وعدم الإضرار بها، لذلك يقول الفقيه/ جورج بيردو: "إذا كانت ثمة وظيفة للبرلمانات لم تلق الإحتجاج أبدا، فإنها وظيفة مراقبة السلطة التنفيذية...إلخ"[2].

3. **السلطة القضائي:** تضطلع السلطة القضائية عادة بمنع تعدي الأفراد على القوانين أو الفصل في المنازعات بين الأفراد من جهة، وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، بما يحقق العدالة والمساواة، ويضمن الإستقرار السياسي في الدولة[3]، ولكن من نطاق مبدأ الفصل بين السلطات، فهو الرقابة التي تمارسها على أعمال السلطة التشريعية فيما يتعلق بدستورية القوانين، والرقابة التي تمارسها على أعمال السلطة التنفيذية فيما يتعلق بمشروعية أعمال الإدارة، وفي هذا المجال يمكن أن نميز بين نظامين قضائيين للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، أحادية النظام القضائي (النظام الأنجلوساكسوني)، وإزدواجية النظام القضائي (النظام اللاتيني)[4].

تعمل السلطة القضائية على تجسيد الحكم الراشد كونها من الناحية الوظيفية تختص بتفسير القانون، وتطبيقه على المنازعات القائمة بين الأفراد فيما بينهم أو بين الأفراد ومؤسسات الدولة، أما من الناحية العضوية فتذهب أغلب الدساتير إلى إعتبار القضاء سلطة مستقلة، حيث يرى العديد من الفقهاء أن هذه الإستقلالية لا يمكن أن توفر إلا من خلال تعيين القضاة وترقيتهم حسب معايير دقيقة وواضحة من قبل مجلس قضائي مستقل تماما عن السلطة السياسية (الدولة)، وعن كل مراكز النفوذ[5].

إعمالها لمبادئ الحكم الراشد فهي تكفل تحقيق مبدأ سيادة القانون، وتوفير الأمن والإستقرار السياسي، والذي لا يمكن أن يتحقق دون ضمان إستقلالية تامة في الجهاز القضائي، وإجراء إصلاحات شاملة للنظم القضائية، بحيث تسمح بقدر كبير من المشاركة، الشفافية، المحاسبة والرؤية الإستراتيجية بالإضافة إلى تحديث في المنظومات القانونية بما يتماشى والمتغيرات الإجتماعية، الإقتصادية، والسياسية في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي من أجل الوصول إلى حكم راشد وصالح.

4. **السلطات المحلية**، فضلا عن السلطات الثلاث في الدولة توجد السلطات المحلية التي تجسد مفهوم الدولة الديمقراطية، حيث إن الدولة الحديثة تأخذ في تنظيم أجهزتها الإدارية بنظامين مختلفين لكنهما متكاملين يتمثلان في

---

[1] - بوجردة ياسين، **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي: 08-09 أفريل 2007، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع سطيف، الجزائر، ص 358.

[2] - خضر خضر، المرجع السابق، ص ص 124-125.

[3] - عمر حوري، **القانون الدستوري**، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 231.

[4] - عصام علي الدبس، المرجع السابق، ص 56.

[5] - محمد رضا بن حمادة، المرجع السابق، ص ص 428-429.

المركزية واللامركزية الإدارية، وهذا يرجع لإعتبارات سياسية، إقتصادية، وإجتماعية لكل دولة، إذ أن الدول الديمقراطية نجدها أكثر تطبيق لنظام اللامركزية الإدارية وعلى نطاق واسع، بحيث تعطى الحرية للجماعات الإقليمية في تسيير شؤونها، دون أن يعني هذا التسيير الذاتي للشؤون المحلية إنفصالا عن السلطة المركزية[1]، بحيث أن تنفيذ وتسيير النفع العام يكون موزع بين الدولة والجماعات الإقليمية، والتي تتمتع بالشخصية المعنوية وتقوم بتسيير المنافع المحلية[2]، وعلى ضوء ذلك تعد اللامركزية الإدارية أسلوب إداري يقتصر توزيع الإختصاصات فيه على الوظيفة التنفيذية مترتبا على ذلك أن هذا النظام يستند على وحدة إقليم تمثلها مجالس محلية، وعدم خضوع الوحدات الداخلية المستقلة لرئاسة الدولة[3].

فاللامركزية الإدارية نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية –الحكومة- وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة، أي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[4].

إذن فالسلطات المحلية (الجماعات الإقليمية) تلعب دور مهم في تجسيد الحكم الراشد من خلال قدرتها على إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم، وذلك عبر اللجان الرسمية وعبر اللقاءات الدورية مع ممثليهم في جلسات علنية شفافة، وكذلك عبر تأطير الأفراد على المستوى المحلي بمشاريع تنموية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة، معتمدا في ذلك على الكفاءة وحسن الإستجابة، كما أنه يستوجب أن تكون هذه السلطات المحلية أكثر شفافية وإستجابة في نشر المعلومات وطريقة تسيير ميزانيتها وتطبيق مشاريعها، بالإضافة إلى إشراك المواطنين في تحديد الحاجات والأولويات عبر الإستقصاءات والمسوحات الإحصائية، وكذلك عن طريق سبر الآراء، كما يقع على عاتقها إشراك والتعاون والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص على المستوى المحلي في إدارة المشاريع المحلية من اجل النهوض بالتنمية وتحقيق مستوى معيشة راقي ومقبول، فالسلطات المحلية هي بمثابة حلقة وصل بين كل من القاعدة أي (أفراد الشعب) وبين الحكومات المركزية[5].

نخلص إلى أن، البعد المؤسسي للحكم الراشد، وما يتصل به من دعم فاعلية ورشادة المؤسسات التنفيذية، التشريعية، والقضائية، وبإحترام السلطة التنفيذية لإستقلال المؤسستين التشريعية والقضائية، على أن تكون ضمانا لإحترام حكم القانون وحقوق وحريات المواطنين، وإلتزام القيادة السياسية بالقواعد الدستورية، بالإضافة إلى وجود إطار مؤسسي يوازن السلطة التنفيذية بتحسين أداء البرلمان ورشادة عمله، وسيادة حكم القانون، كما يتم التركيز على

---

[1]- رحاب شادية، زاوي أحمد، **الوصاية الإدارية كإحدى المعيقات القانونية للجماعات الاقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني عشر، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر، جانفي 2018، ص ص 78-79.

[2]- عبيد لخضر، **المجموعات المحلية في الجزائر**، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص7.

[3]- حسين مصطفي حسين، **الادارة المحلية المقارنة**، ط 2، حيدرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص6.

[4]- محمد الصغير بعلي، **قانون الادارة المحلية الجزائرية**، عنابة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 09.

[5]- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2، بيروت، لبنان، نشر مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2006، ص122.

مبادئ الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بكل أنواعه، وبهذا تكون الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية تلعب دورا هاما في مختلف المجالات، فهي تهدف إلى التغلب على كافة حالات عدم الإنصاف وعدم المساواة، كما تلعب دور كبير لتحفيز وتطوير المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، بالإضافة إلى تعزيز وإشراك وتفعيل لمؤسسات المجتمع المدني، ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر فاعلية وأكثر إنتاجية، وذلك كله في جو من التناسق والتفاعل بين الأطراف الثلاثة للوصول إلى حكم راشد يغطي المجالات كلها.

2- المحور الثاني: القطاع الخاص كفاعل من فواعل الحكم الراشد

القطاع الخاص هو الإقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة، والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي تقليص دور الدولة أو الإستغناء عنها ليبقى دورها شكليا، يشكل القطاع الخاص بمجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات التي يمتلكها أفراد أو عائلات أو مجموعات محددة من الأشخاص، فالقطاع الخاص يشكل مصدرا مهما في تحقيق التنمية والتغيير، فهو يتضمن عن طريق أساليبه في عملية التنافس، قدرا من المرونة في تكريس العلاقة بين قمة المجتمع وقاعدته [1].

إن الدولة تشكل أكبر قوة لتحقيق التنمية، إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الإعتماد على القطاع الخاص وإقتصاديات السوق، وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي من قبل العديد من الدول التي تعمل على تحرير الأنظمة المالية، النقدية، والتجارية ...إلخ، والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، ومن ثمة تنمية إجتماعية[2]، وأن معظم الدول أصبحت تدرك بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الإقتصادية لتشغيل اليد العاملة على كافة المستويات، بالإضافة إلى تحقيقها للنتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الإقتصادية للمجتمع، ورفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين الخدمات لهم[3].

حيث أصبحت معظم دول العالم تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الإقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم [4]، وقد أدركت الدول بما فيها المتخلفة أن هناك ضرورة ملحة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها، فقد أصبح واضحا أن إستثمارات القطاع الخاص هي مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي، وإتاحة المعرفة والتدريب والإستثمارات اللازمة للتنمية، ومشاريع القطاع الخاص ضرورية لأجل نقل المعرفة والتكنولوجيا، وهما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو في كافة الدول [5]، مفهوم

[1] - بن عبد العزيز خيرة، المرجع السابق، ص ص 51-52.
[2] - زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص 47.
[3] - يوسف أزروال، **الحكم الراشد في الجزائر (الاسس النظرية وادوات التجسيد)**، الاسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص77.
[4] - بوحنية قوي، واخرون، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق (دراسة لبعض النماذج والمؤشرات)**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2017، ص 84.
[5] - شعبان فرج، المرجع السابق، ص 14.

الحكم الراشد يتضمن الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص، وهذا الأخير يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف، وكذلك القطاع غير المؤطر في السوق[1].

ففي معظم الدول المتخلفة هناك ضرورة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها لتصبح أكثر شفافية وتنافسية على مستوى الأسواق الدولية في ظل العولمة، ومن المعروف بأن العدالة في النمو، والمحافظة على البيئة، وإتساع نطاق القطاع الخاص، والمشاركة الفعالة والمسؤولة في التجارة الدولية، لا يمكن تحقيقها من خلال نظام السوق فقط، فالحكومة تستطيع بدورها تقوية وتطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال عدة الآليات تتمثل في[2]:

- إنشاء بيئة إقتصادية مستقرة،
- إستدامة التنافسية في الأسواق،
- التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة في الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم،
- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل،
- إستقطاب الإستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص،
- تنفيذ القوانين والإلتزام بها،
- التحفيز لتنمية الموارد البشرية،
- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

حيث أن عملية التنمية والتطور الإقتصادي تقع على عاتق كل من القطاعين العام والخاص، كونها تتضمن تحولات هيكلية إقتصادية وإجتماعية، تؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية الذاتية كي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع، ضمن إطار من العلاقات الإجتماعية التي تؤكد الإرتباط بين الكفاءة والجهد وتعميق متطلبات المشاركة في شتى المجالات وتحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها والإسهام بجدية في صنع القرار السياسي، فضلا عن تنفيذه ومتابعته عن طريق الرقابة والضبط والتقويم[3].

إن القطاع الخاص يلعب دور كبير كشريك في الإدارة، وهذا يتناسب مع المسؤولية الإجتماعية والإقتصادية التي تقع على عاتقه، فهو يستطيع أن يساهم مع إلى جانب الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني في دعم النشاطات، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الدولة الرسمية، وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان، ولتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية، كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية،

[1] - برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 (خلق فرص للأجيال القادمة)**، المكتب الاقليمي للدول العربية، نيويورك، و.م.أ، 2002، ص 101.

[2] - زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص ص 47-48.

[3] - بن عبد العزيز خيرة، المرجع السابق، ص 54.

من أجل إنجاح السياسات العامة، كما أن القطاع الخاص يمكنه تأمين الشفافية في أكثر من القطاعات، وهذا لقدرته على نشر المعلومات، وإصدار الإحصائيات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات، وتبقى أخيرا العلاقة ضرورية ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والتطوير والتدريب لربط مخرجات التعليم بالحاجات الحقيقية لسوق العمل، وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة التي هي أحد مسببات الفقر[1].

نخلص إلى أن الحكم الراشد يعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية في المجتمع، وذلك من خلال التفاعل والتكامل مع دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بشكل متكامل، حيث يعمل القطاع الخاص على تحرير أكثر للنشاط الإقتصادي وإعطاءه مجال أوسع، وذلك للحد من إحتكار الدولة، لذا فإن تفعيل القطاع الخاص قد يفتح مجال واسع، بحيث يعزز حرية العبير والنقد والإبداع، كما يتوقع أن تسهم الروح التنافسية المرتبطة بهذا القطاع في تأسيس قاعدة للإستثمار الداخلي والخارجي، وتطوير الفرص من خلال إنشاء مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة والمجتمع بفوائد إقتصادية وإجتماعية، كما تلعب دور مهم في تحسين البيئة الإستثمارية لجذب إستثمارات الأجنبي وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي.

3- المحور الثالث: المجتمع المدني كفاعل من فواعل الحكم الراشد

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة المعاصرة، مع تزايد الإتجاه نحو الديمقراطية، حيث برزت الدعوة إلى إعطاء الكثير من الإهتمام لهذا المفهوم، والذي يتكون من مجموعة من المؤسسات، وأفراد يتفاعلون إجتماعيا، سياسيا، وإقتصاديا، وينظمون بقواعد وقوانين، ومثال ذلك الجمعيات، والأحزاب السياسية، والنقابات ...وغيرها من المؤسسات، وكل هذه المؤسسات تساهم في النشاطات الإجتماعية، الإقتصادية، والسياسية، وهذه المشاركة من أجل تحقيق حاجيات ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة [2].

فالمجتمع المدني يقدم إجابة عن العديد من الأسئلة، فهو الذي يرد على سلطة الحزب الواحد في الدولة الشيوعية، وذلك بإيجاد مرجعية إجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية عملية إتخاذ القرار وتمركزها في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة إقتصاد السوق على الحياة الإجتماعية، وهو أيضا الذي يرد على ديكتاتورية أنظمة الحكم في الدول المتخلفة[3].

كما أن تمكين المجتمع المدني بلا شك يساهم في زيادة كفاءة وفاعلية مؤسساته، من أجل تحقيق الأهداف من خلال جودة تنفيذ الأدوار الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، والتي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في إطار الشراكة [*] الفعالة بين الدولة والقطاع الخاص، وبالتالي يمكن أن يزداد دورها نجاحا في مواجهة الفقر، وفي زيادة قيم الديمقراطية،

---

[1]- بوجردة ياسين، المرجع السابق، ص 360.

[2]- سايح بوزيد، المرجع السابق، ص 139.

[3]- ليندة لطاد بن محرز، **اشكالية مفهوم المجتمع المدني (دراسة سوسيو تاريخية)**، المرجع السابق، ص 13.

[*]- يشير مفهوم الشراكة إلى التعاون واعتماد متبادل بين طرفين او أكثر لتحقيق اهداف مشتركة لها عائد ايجابي على أطراف هذه العلاقة. وتشير اماني قنديل إلى ان اول طرح لمفهوم بناء الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني، والدولة، والقطاع الخاص، تم في جلسات وبحوث المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة سنة 1994، ونظمته منظمة الامم المتحدة، ثم توالى تردد المفهوم في العديد من الوثائق والمؤتمرات الدولية والاقليمية.
- **ارجع إلى:** مدحت محمد ابو النصر، **ادارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الاهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة)**، القاهرة، مصر، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007، ص 77.

والدفاع عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع المدني يضبط ويحد من جموح الدولة، بما يساهم في تدعيم المساواة والعدالة الإجتماعية وتقليل الظلم الإجتماعي في المجتمع[1]، فالمجتمع المدني لم يكن ساحة للمشاركة السياسية فحسب، بل لديه القدرة على التغير الديمقراطي، حيث يقترن هذا المجال بمعايير الديمقراطية، وبالتالي تعد مؤسسات المجتمع المدني مجالات مشاركاتية وتمثيلية ونقاشية وحركات إجتماعية فعالة، ويعد أفراد هذه المجالات مواطنون شرعيون لهم كافة الحقوق[2].

يرى الدكتور/ محمد عبد الله السلومي في كتابه (القطاع الثالث والفرصة السانحة: رؤية مستقبلية)، إن الإستشهاد بالنموذج الأمريكي مهم لإعتبارات أساسية، من أبرزها (أنها أقوى دولة تعلن الفصل بين الدين والدولة، على أن هذا الفصل جزء من الدستور، ولكنها لا تعمل به، كما أنها تعتبر أكبر دولة نجحت في هذا القطاع أي المجتمع المدني)، حيث أن الباحثة الأمريكية/ إليزبيث بوريس متخصصة في المجتمع المدني، لما سألت، لماذا يعد هذا الأخير جزءا مهما من الثقافية الوطنية الأمريكية، أكدت على أن المجتمع المدني جذوره العميقة تكمن في المعتقدات الدينية، ثم المبادئ الديمقراطية للمشاركة الوطنية، ثم لتعميق التراث القائم على الإستقرار الذاتي والحكومة المحدودة، والعديد من المستوطنين الأوائل في أمريكا قد شكلوا في النهاية حكومة ذات صلاحيات محدودة[3].

وفقا لمستشار البنك الدولي/ ألفريدو صفير يونس أن المجتمع المدني لا يعمل على تمكين الفقراء الذين لا صوت لهم، وإنما يوفر كشفا للممارسة الحكومية، بحيث يتبع المجتمع المدني مجموعة تقليدية من القواعد السلوكية وهياكل وقيم الحكم الراشد، والتي هي مماثلة لتلك الخاصية بالديمقراطية، على سبيل المثال، تصويت الأغلبية ومشاركة كل المواطنين، وهناك حاجة إلى معالجة القضايا المعيارية العديدة للتنمية، والتي لا يمكن حلها من خلال هياكل بيروقراطية من أعلى إلى أسفل، بالإضافة إلى ذلك تلعب دور هام هذه المؤسسات المجتمعية في تعزيز قيم الديمقراطية التشاركية، وتساهم بشكل كبير في بناء المؤسسات، وتدعيم الممارسات الديمقراطية المحلية[4].

لعله من أهم نتائج التحول الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي في المجتمع المعاصر، ما أصبح يعرف بمفهوم العولمة، حيث إرتبط الإستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في بداية التسعينيات بهذا المفهوم، وذلك حينما شكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركزا للقيادة، وسلطة إجتماعية على مستوى التنظيم المحلي، والعالمي موازاة مع ما فرضته العولمة، فأصبح المجتمع المدني مكونا أساسيا من المكونات المفاهيمية لظاهرة العولمة، وهو يبرز بشكل أساسي في مجالين هما[5]:

---

[1]- المرجع نفسه، 2007، ص 76.

[2]- نيرا تشاندهوك، ترجمة: عبد الحميد عبد العاطي، **أوهام المجتمع المدني**، القاهرة، مصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009، ص 40.

[3]- ممدوح الشيخ، سعد القحطاني، **المجتمع المدني السعودي (الملامح والادوار)**، بيروت، لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، 2015، ص ص 18-19.

[4]- دون إيبرلي، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، **نهوض المجتمع المدني العالمي (بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى اعلى)**، عمان، الاردن، الاهلية للنشر والتوزيع، 2011، ص 32.

[5]- بن عبد العزيز خيرة، المرجع السابق، ص 64.

- النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الراشد في العالم غير الديمقراطي، ودوره في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.
- عند الحديث عن التنمية بإعتباره أحد أعمدتها وبإعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في عملياتها.

إن مفهوم المجتمع المدني يرتكز على جملة من الخصائص أو العناصر الأساسيةالتي تميزه عن غيره من التنظيمات، والمتمثلة في[1]:

- فكرة الطوعية (أي قائم على أساس المشاركة الطوعية)،
- فكرة المؤسسة (أي أن يكون له هيكل رسمي ويهدف للبقاء)،
- فكرة الإستقلالية (أي ذاتية التسيير)،
- غير هادف للربح،
- الإرتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية، ...إلخ).

يظهر دور مؤسسات المجتمع المدني في تجسيد مفهوم الحكم الراشد من خلال عملها على إشراك الأفراد في الأنشطة السياسية، الإجتماعية والإقتصادية، كما تعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية على كل الأصعدة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة والحصول عليها، وبشكل خاص الفئات الفقيرة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقتها بالأفراد والحكومات، ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية، والتي يمكن إستخدامها وفق الآليات التالية[2]:

- التأثير في السياسات العامة من خلال تعبئة جهود جماعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام،
- تعميق مبدأي المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع،
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين،
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية والمؤسسية والإستقلالية تشكل علاقة وسطية بين الحكومة والمجتمع، بحيث تقوم بأدوار أساسية وفق مضامين الديمقراطية، تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح وتكوين القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، وربط المجموعات المتنافرة، وتساهم في الإصلاح الاقتصادي، فوفقا للمنطق الفيبري، فإن المجتمع المدني يشكل أحد العناصر الأساسية في بناء نظام الجودة السياسية، وترشيد الحكم، ببناء نظام شفاف ومسؤول، وربطه

[1]- الطيب بلوصيف، المرجع السابق، ص 26.
[2]- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص48.

بمنطق الجودة السياسية القائمة على دولة الحق والقانون الهادفة لضبط منطق الجودة بالفاعلية مع تحقيق أكبر قدر من الحاجات والمطالب المجتمعية والعقلانية[1].

لقد قدم المجتمع المدني مساهمات لا حصر لها من أجل تنظيم حياة الناس، وتحويل الظروف المجتمعية، وإصلاح القوانين حيثما يكون ذلك ضروريا، ولكن تكمن أهم وظيفة المجتمع المدني في أمريكا في مكان أكثر عمقا، أي في الطريقة التي يغرس فيها هذا الأخير القيم والعادات الديمقراطية، لقد نشأت حركات التجديد المدني الكبيرة في الماضي من ديمقراطية تشاركية، وساهمت في حيويتها أيضا، الأمر الذي أكده الباحث والمفكر الأمريكي/ دون إيبرلي[*]، أشار له الفقيه/ دي توكفيل بقوله أن المجتمع المدني هو الحاضن للمواطنة، فحب الأمة والوطن وحب البشر يبدأ بروابط المودة التي تنميها في الفئات الصغيرة، العائلة، المجتمع، الجمعيات والتي ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية وغير ربحية[2].

كما يبرز الدور الفعال للمجتمع المدني كفاعل من فواعل الحكم الراشد، في قدرته على تنظيم وتعبئة الأفراد والجماعات من أجل المشاركة في الأنشطة الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، وتنظيمهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير في السياسات العامة، التي تأثر في سبل معيشتهم، بالإضافة إلى قدرته على توفير وتقديم الخدمات التي لا يستطيع السوق تقديمها (الترويج للقيم الأخلاقية الفاضلة)، وحسم الصراعات، وإشاعة ثقافة العمل التطوعي، والإسهام في بناء المجتمع من خلال غرس قيم ومبادئ تحافظ عليه، بالإضافة إلى ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو عدم إنسجامها[3].

فالمجتمع المدني كفاعل مهم في إرساء الحكم الراشد، ينبغي عليه العمل الجاد على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام، بالإضافة إلى تشجيع والعمل على تعزيز كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، ولعل أهم ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو[4]:

- التطوير: ويعني تقوية قدرات الأفراد بإتجاه الإستقلالية، وهذا ما يمكن تسميته الأثر التطويري أو التنموي على الأفراد من خلال التأثير في الشؤون العامة عن طريق جمع المعلومات وإكتساب المهارات الإدارية والسياسية والتدريب على قيم المشاركة والنقد البناء...إلخ،

- التشريع للبنية الإجتماعية التحتية في المجال العام من خلال الإعلام، وتطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل القطاعات، وهذا هو الأثر الإجتماعي العام،

- تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي من خلال التمثيل السياسي والضغط، وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل، وهذا ما يسمى بالأثر المؤسسي،

---

[1]- بن عبد العزيز خيرة، المرجع السابق، ص 70.

[*]- دون إيبرلي باحث ومفكر امريكي، متحدث في مجال المجتمع المدني، ألف وشارك في تأليف العديد من الكتب، ومن ضمنها مجموعة قطع مختارة عن المجتمع المدني، والمجتمع المدني في القرن العشرين، والمنتشر بين الساعين إلى الدمقرطة في الشرق الاوسط، عمل كمستشار بارز للمجتمع المدني في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

[2]- دون إيبرلي، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، المرجع السابق، ص ص 35-36.

[3]- سايح بوزيد، المرجع السابق، ص 141.

[4]- شعبان فرج، المرجع السابق، ص 14.

– تسهيل التفاعل السياسي، الإجتماعي، والإقتصادي، وذلك عن طريق تحريك وتجنيد وتفعيل الأفراد للمشاركة في الفعاليات الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية.

نخلص إلى أنه، لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بصفتها فاعل من فواعل الحكم الراشد أن تطالب بهذه المعايير، ولا تطبقها داخل المؤسسة نفسها بحيث تكون كنموذج ومثال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن ضمان إستمرار هذه المؤسسات وفعاليتها يرتبطان بالقدرة على إستمرار إستقلاليتها، وعلى تنوع مصادر تمويلها، وعلى تطوير قدراتها وصولا إلى الإعتماد على الموارد الذاتية، وبذلك تنتقل من مفهوم المؤسسات الخيرية الرعائية إلى المؤسسات التنموية، والتي تساهم على تكريس وتجسيد الحكم الجيد.

خاتمة:

من خلال دراستنا لأطراف الحكم الراشد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها:

أنه ومن أجل إدارة شؤون الدولة والمجتمع إدارة جيدة تحقيقا لمفهوم الحكم الراشد، لا بد من تظافر جهود عدة أطراف، تتمثل أساس في كل من الدولة ومؤسستها الرسمية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني،

فالدولة وبواسطة السلطات الرسمية (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، والمحلية تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة على التعاون، التفاعل، والتكامل بين الأطراف المعنية بالحكم،

كما يعمل القطاع الخاص على إنشاء فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، كون أن هذا الأخير هو المنظم للنشاط الاقتصادي، بحيث أن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة هي محرك الإنتاج، فالقطاع الخاص يعمل على توفير فرص العمل للمواطنين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مداخيلهم، وتحسين مستوى معيشتهم، وتوفير حياة كريمة لهم، مما يؤدي حتما إلى خفض معدلات الفقر والبطالة،

بينما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إختلاف أنواعها على تهيئة المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، والثقافية للتفاعل، وذلك بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية الطوعية والتي غايتها إجتماعية بحته لا تسعى إلى تحقيق الربح، حيث تقوم بعدة وظائف لتفعيل وتجسيد مفهوم الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

بما أن لكل تلك الأطراف المكونة للحكم الراشد نقاط قوة ونقاط ضعف، يكون من الواجب أو الهدف الإستراتيجي لهذا الأخير هو تعزيز التفاعل البناء بينها، لتجسيد مفهوم الحكم الراشد على أرض الواقع.

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى طرح جملة من الإقتراحات، ومن بينها ما يلي:

لا بد من تقليص الفجوة بين القوانين المنظمة والتنفيذ، بحيث تحتاج إلى التنفيذ إلى التجديد والإمداد بآليات جديدة وفعالة، وغرس قيم دولة القانون.

تفعيل دور كل المؤسسات لكي يكون لها دورا فاعلا في تحقيق وممارسة الحكم الراشد، من أجل تعزيز ومراقبة جهود ترسيخ المشاركة الفعالة في وضع السياسات العامة، في إطار دولة المؤسسات، التي تخضع كل مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لمعايير ومبادئ الحكم الراشد.

العمل على زيادة الوعي لدى كل من الدولة والأفراد، والتأكيد على أن هؤلاء الشركاء يلعبون دور تشاركي في إطار من التفاعل، وذلك من أجل تحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، والقضاء على كل أشكال الفساد في الدولة.

قائمة المراجع

1-الكتب:

- Jean Gicquel, **Droit constitutionnel et Institutions politiques**, paris, France, 16eme édition Montchrestien, 1999.

- Jean Paul Jacqué, **Droit constitutionnel et Institutions politiques**, paris, 9eme édition Dalloz, 2012.

Montesquieu, **De L'esprit Des Lois**, Tome 1, Librairie Larousse, Paris, France, 1971.

- أندريه هوريو، ترجمة: علي مقلد، واخرون، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج1، ط2، بيروت، لبنان، الاهلية للنشر والتوزيع، 1977.

- برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 (خلق فرص للأجيال القادمة)**، المكتب الاقليمي للدول العربية، نيويورك، و.م.أ، 2002

- البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ترجمة: دار الساقي، **ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا**، بيروت، لبنان، دار الساقي، 2004

- بوحنية قوي، واخرون، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق (دراسة لبعض النماذج والمؤشرات)**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2017.

- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2، بيروت، لبنان، نشر مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2006.

- حسين مصطفي حسين، **الادارة المحلية المقارنة**، ط 2، حيدرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

- خضر خضر، **مفاهيم اساسية في علم السياسة**، طرابلس، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011.

- دون إيبرلي، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، **نهوض المجتمع المدني العالمي (بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى اعلى)**، عمان، الاردن، الاهلية للنشر والتوزيع، 2011.

- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance (قضايا وتطبيقات)**، القاهرة، مصر، بحوث ودراسات ومنشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2003.

- عبد الغني بسيوني عبد الله، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (نظرية الدولة، الحكومة، الحقوق والحريات العامة، المبادئ العامة للقانون الدستوري، تطور النظام الدستوري المصري النظام الدستوري وفقا لدستور1971)**، مصر، نشر مطابع السعدني، 2004.

- عبيد لخضر، **المجموعات المحلية في الجزائر**، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

- عصام علي الدبس، **النظم السياسية الكتاب الخامس، السلطة القضائية المؤسسة الدستورية الثالثة**، عمان، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

- عمر حوري، **القانون الدستوري**، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

- محمد الصغير بعلي، **قانون الادارة المحلية الجزائرية**، عنابة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

- محمد رضا بن حمادة، **المبادئ الاساسية للقانون الدستوري والانظمة السياسية**، تونس، طبعة ثانية محينة، ب.د.ن، 2010، ص 416.

- محمد شحرور، **الدولة والمجتمع**، دمشق، سوريا، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.

- مدحت محمد ابو النصر، **ادارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الاهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة)**، القاهرة، مصر، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007.

- ممدوح الشيخ، سعد القحطاني، **المجتمع المدني السعودي (الملامح والادوار)**، بيروت، لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، 2015.

- يرا تشاندهوك، ترجمة: عبد الحميد عبد العاطي، **أوهام المجتمع المدني**، القاهرة، مصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009.

- يوسف أزروال، **الحكم الراشد في الجزائر (الاسس النظرية وادوات التجسيد)**، الاسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

2-الاطروحات:

- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.

- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.

- بن عبد العزيز خيرة، **الحكم الراشد بين الفكر الغربي والاسلامي (دراسة مقارنة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.

3-المجلات:

- رحاب شادية، زاوي أحمد، **الوصاية الادارية كإحدى المعيقات القانونية للجماعات الاقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني عشر، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر، جانفي 2018.

4-الملتقيات:

- بوجردة ياسين، **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي: 08-09 أفريل 2007، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع سطيف، الجزائر.